

السيادة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التغلب على المفارقات لضمان المرونة الرقمية

جوليان نوسيتي
منسق

عمار الروابي
سارة بازوندي
كلوي بيرغر



ملخص تنفيذي

لقد أثبت العقد الماضي أنه غني بشكل خاص بالمناقشات وصنع السياسات المتعلقة بـ «السيادة الرقمية»، والتي تُفهم على أنها القدرة على التصرف بشكل مستقل في العالم الرقمي - أو موازنة التبعيات التكنولوجية - من خلال تنفيذ آليات الحماية (التنظيم، وما إلى ذلك) والأدوات الهجومية لتعزيز الابتكار الرقمي (مثل بناء النظم البيئية التكنولوجية، وتمويل الابتكار، وما إلى ذلك). لقد نمت التحديات الأمنية المتعلقة بالسيادة الرقمية بشكل كبير، مما أثر على مناطق في جميع أنحاء العالم. وتشمل هذه التحديات الهجمات الإلكترونية على البنى التحتية الحيوية، والتخريب والهجمات المادية على البنى التحتية للشبكات، والتضليل، والتجسس الإلكتروني، وما إلى ذلك. كما أثبتت تحديات السياسة الاقتصادية والصناعية أنها أساسية عندما يتعلق الأمر بتأكيد السيادة الرقمية المرغوبة. لقد أدت التطورات التكنولوجية في المجال الرقمي إلى توليد تآزرات وتعاونات جديدة، مما أدى في الوقت نفسه إلى ظهور أشكال جديدة من المنافسة، وبالتالي إضافة تعقيد إلى ديناميكيات القوة الدولية المتغيرة. وعلى المستوى الاجتماعي، بدوره، أدى الانتشار السريع للتكنولوجيات الرقمية إلى تسريع تمكين المواطنين، وتزويدهم بفرص جديدة - على الرغم من تعريضهم لأشكال جديدة من المراقبة والقمع.

ما هو على المحك في نهاية المطاف، أكثر من التكنولوجيا الرقمية ذاتها، هو انتشارها الواسع النطاق، وراء فكرة السيادة: فالسيادة الرقمية تتعلق بقضايا ديمقراطية واقتصادية واجتماعية وتجارية وصناعية ودفاعية وأمنية في آن واحد. وخلف القضية الاقتصادية، تكون النماذج الاجتماعية وقيمها على المحك. وإذا نظرنا إلى هذه المجالات المختلفة في مجملها، والتي تشكك بطريقتها الخاصة في سلامة اختصاصات الدول والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن استقلاليتها، فإنها تنتهي إلى تشكيل شيء أساسي ووجودي بالنسبة لها وللاتحاد الأوروبي: استقلالها، وقدرتها على الاحتفاظ بالسيطرة على اختصاصاتها الأكثر جوهرية، وتطبيق القيم التي تدعم هويتها وهيكل العلاقات الاجتماعية. وغني عن القول فإنه لا يوجد إجماع واسع النطاق على ما تعنيه السيادة الرقمية في الواقع. فالإنترنت، الذي يتحدى سيطرة أي شكل من أشكال السلطة، لا يُنظر إليه عالمياً في جميع أنحاء العالم كوسيلة لتعزيز تحرير الشعوب، وهو النهج الذي يتعلق بطبقته المعرفية. وعلى النقيض من المفهوم الأوروبي، فإن السيادة الرقمية كما تصورها بعض الأنظمة الاستبدادية تؤكد على الحفاظ على الفضاء المعلوماتي «الوطني» من التأثيرات الأجنبية التي يُنظر إليها على أنها تخريبية.

توضح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مفارقة السيادة الرقمية. فمن ناحية، يمكن اعتبارها «مختبراً» خصباً لمراقبة الاتجاهات في الأبعاد الثلاثة المذكورة أعلاه (الأمن والدبلوماسية، والسياسات الاقتصادية، وتمكين المواطنين)، مع التفكير في تبني هذه الدول للأدوات الرقمية. ومن ناحية أخرى، تبدو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمثابة «نقطة عمياء» على الخريطة العالمية لمناقشات السيادة الرقمية. وتميل السرديات العالمية إلى التركيز على الإطار التنافسي بين الصين والولايات المتحدة - مع الاتحاد الأوروبي كنقطة مقابلة - وما يسمى بالجنوب العالمي.

وفي أحدث حالة، يبدو أن منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا تجتذب جزءًا أكبر نسبيًا من التحليل المتعلق بالسياسة والتغطية الإعلامية.

تسعى هذه الدراسة السياسية إلى تجاوز هذا الأمر الذي يبدو واضحًا من خلال التركيز على أربع دراسات حالة تهدف إلى تحليل فرص وتهديدات السيادة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الحفاظ على نهج شامل لهذه القضية، حيث قد يُنظر إلى السيادة الرقمية في كثير من الأحيان بشكل مختلف من عواصم المنطقة المختلفة.

في الفصل الأول، برز مفهوم السيادة الرقمية كاهتمام محوري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يؤكد على ضرورة أن تنتقل الدول عبر تعقيدات العصر الرقمي باستقلالية واستشراف استراتيجي. هذا الاهتمام ملح بشكل خاص بالنظر إلى الدرجات المتفاوتة من الاستعداد الرقمي وتطوير البنية التحتية في جميع أنحاء المنطقة، مما أدى إلى تباين ملحوظ في القدرات الرقمية. تميزت دول الخليج، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والكويت، من خلال البنية التحتية الرقمية القوية، مما أدى إلى خلق انقسام واضح ليس فقط مع نظيراتها في شمال أفريقيا ولكن أيضًا مع دول أخرى داخل الشرق الأوسط نفسه.

في الفصل الثاني، كانت التكنولوجيا الرقمية أداة تمكين للمشاريع الاجتماعية والنشاط المدني. قدم المجال الرقمي فرصًا فريدة للمستخدمين في جميع المجالات في المنطقة خاصة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي والتكنولوجيا المالية. توضح العديد من الأمثلة كيف استخدم مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استقلاليتهم وتقرير المصير لقيادة المناقشات الاجتماعية وتغيير العقليات التقليدية. لكن عقلية النخب الحاكمة المحلية التي تخشى المخاطرة تحول أغلب السياسات الرقمية نحو استراتيجيات التحكم في المواطنين.

يلقي الفصل الثالث الضوء على كيفية ظهور انتشار التقنيات الرقمية كمصدر جديد للضعف بالنسبة للجهات الفاعلة في الدولة في المنطقة، مما يثير تساؤلات حول كيفية سعيها إلى «تدجين» هذه التقنيات وتسليحها لتعزيز سلطتها. في هذا الصدد، يمكن لأثار التعاون أو التآزر أو التمايز أو التنافس فيما يتعلق بالسيادة الرقمية أن تعيد رسم خطوط الصدع في مجمع الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولنزع فتيل سوء الفهم بشأن «الأجندة الرقمية» الأوروبية المفترضة تجاه المنطقة، يمكن لمؤسسات الاتحاد الأوروبي أن تبدأ حوارًا مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن إنشاء معايير ومقاييس تكنولوجية مشتركة تهدف إلى تعزيز سيادة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واستقلالها وعدم تبعيتها في المجال الرقمي.

في الفصل الرابع والأخير، تعمل الاعتبارات الأمنية بشكل كبير على الإفادة عن دور دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومبادراتها في الحوار العالمي حول المسائل المتعلقة بالسيادة الرقمية. تساهم بعض دول المنطقة في جميع عمليات دبلوماسية الأمن السيبراني العالمية - وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر. وعلى النقيض من ذلك، كانت دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل انتشارًا بكثير في مبادرات الأمن السيبراني العالمية متعددة الأطراف على مدى السنوات القليلة الماضية، مما يدل على ميل إلى التفاعلات التي تركز على الدولة. كما تظل دول الخليج تهيمن على المناقشات الإقليمية حول السيادة والأمن الرقمي، مما يوضح اختلالات التوازن العميقة داخل المنطقة - مما يزيد من تعقيد مبادرات واستجابات السياسة للاتحاد الأوروبي.

يوفر هذا المشهد المعقد - إلى جانب المخاطر الواضحة، وخاصة عندما تظل الأوضاع في غزة ولبنان دراماتيكية - للاتحاد الأوروبي فرصًا ملحوظة لتعزيز مرونة النظم الإيكولوجية الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتم اقتراح البنى التحتية الرقمية وأنظمة التعليم وتنفيذ السرديات السياسية باعتبارها المجالات الرئيسية التي يمكن للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي البناء عليها لتعزيز مصالحه الخاصة وتنسيق علاقاته مع الجوار الجنوبي.